وقفة

▪ عالية طالب

الإعلام وكشف العيوب

أجمل حالة يكشفها الإعلام يوميا هي العيوب التي تكتنف حياتنا اليومية والتي يرتكبها الإفراد والمؤسسات والمسؤولين ممن تؤثر عيوب تصرفاتهم سلبا على حاضرنا ومستقبلنا، هذه العيوب يخيل للبعض ممن اشرنا إليهم أنها مستترة ومغلفة بما اقنع به نفسه بأنها ليست كذلك وإنما هي شطارة وبراعة في الاستفادة من الظروف والمناسبات والزمان والمكان لتحقيق الأحلام التي غالبا ما تكون غير مشروعة ، ومن هنا نسميها عيوبا ويلذ لنا مط حروفها بتلذذ.

تندلق عيوبهم علينا في الفضائيات وهم يتشاتمون ويكشف بعضهم ملفات البعض الأخر ويعرضون علينا غسيلهم المبقع بالآثام ، ونفتح أفواهنا اندهاشا لما نسمع والعقل يدور وهو يتصور مختلف التصورات حول الإجراءات التي لابد ستتخذ لمعاقبة هذه الآثام التي نسمعها بحقنا وبحق مستقبلنا وثرواتنا وقوانيننا ووطننا وثرواتنا وحاضرنا، ونحمد الإعلام الذي لولا وجوده لما تكشفت لنا هذه الأوراق التي تؤشر إلقاء القبض على محافظ ونائب رئيس ووزير ومسؤول أمني ومدير عام ورؤساء هيئات ونواب ورؤساء أحزاب و لن ننتهي من التوصيفات فهي صالحة لتكون شاملة لكامل تشكيلات الدولة والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه .

لكن ما لا نفهمه إعلاميا هو كيف يقوم الإعلام بواجبه وتسكت الدولة عن واجباتها؟ وكيف نسمع الأعاجيب ونصاب بالدهشة والعجب والدولة صامدة بحكومتها ومسؤوليها ومتنفذيها؟ وكيف يبقى ذات الإعلام الذي كشف هذه الملفات دائرا في ذات اللعبة التي تجبره على السكوت لاحقا والتضامن الصمتي مع موقف الدولة وترك اغلب الملفات التي أثيرت يوما ما ولم نصل إلى استلام النتائج الرادعة عنها، وكأن الأمر لا يعدو زوبعة في فنجان سرعان ما تنتهي بمجرد ملء الفنجان من جديد ! هل القصور في الإعلام أم العلة في الحكومة التي تقبل المهادنة في مواضيع لا يجوز التهاون فيها! وهل كشف عيوب الإعلام الصامت مهمة مضافة للإعلام المتكلم الذي يتحمل غالبا ضرائب لا حدود لها في مقابل تحمله المهني للتصدي للمسيئين والمفسدين والإمعات والمزيفين والطارئين والفاسدين وسراق هذا البلد الذي لم يعد أمينا بوجود كل هؤلاء في المناصب والامتيازات والتشكيلات والمسؤوليات ! وهل يجد المواطن الحقيقي المنفذ الإعلامي الذي يقبل بأن يحاسب فيما لو تغافل عن متابعة الملفات الفاسدة خشية من ضرر أو سلطة أو نفوذ أو تهديد أو إقصاء !

المواطن والإعلام والعيوب والمسؤول حلقات لا تبدو متصلة بعناية ثابتة إذ أن ما يستلمه الإعلام هو غالبا ملفات تفتح من قبل الحلقة الرابعة لتصب في ذات الحلقة بناء على تصفيات وصفقات فيما بينهما وهنا ينشط الإعلام ليكون ناقلا جيدا للبوقين ثم يحتل الشاشة شخصان جديدان وتعاد اللعبة دون أن يبحث الإعلام بمهنيته المطلوبة عن نهاية الملف الأول ثم الثاني والى آخر الألف بعد المليون من ملفات العيوب المستشرية يوميا .

كلنا مدعوون لنكون في جانب العراق إعلاميون – مواطنون – وذوو المناصب والمسؤوليات ولنفتح كل الملفات المتروكة دون أن نخشى في الحق لومة لائم وليس خسارة صفقة هنا أو هناك!!

العدل تنفّذ أحكاما بإعدام ٣٤ مداناً بجرائم إرهابيّة

حرس الحدود تعتقل عسكريَين إيرانيَين

أعلنت وزارة العدل العراقية، امس عن تنفيذ أحكام بالإعدام بحق ٣٤ مدانا بجرائم "إرهابية". وقالت الوزارة في بيان صدر، امس وتلقت المدى نسخة منه ، إن "وزارة العدل نفذت أحكاما بالإعدام بحق ٣٤ مدانا بجرائم وأعمال إرهابية"، مبينا أن "تنفيذ الأحكام تم بعد مصادقة رئاسة الجمهورية على الأحكام القضائية الصادرة ضدهم".

□ بغداد / متابعة المدى

وكانت وزارة العدل العراقية أعلنت، في ١٧ كانون الثاني الحالي عن تنفيذ أحكام الإعدام بحق ١١ مدانا بينهم امرأة وتونسي الجنسية مدان بتفجير الإمامين العسكريين بعد صدور المراسيم الجمهورية بحقهم، وعلى الصعيد الامني اعلن اللواء الثامن لقوات حرس الحدود في محافظة ديالى، امس عن اعتقال عسكريين إيرانيين توغلا داخل الأراضي العراقية بهدف جمع المعلومات.

وقال المتحدث باسم اللواء الثامن النقيب سرجل عبد الكريم أن "قواتنا ألقت القبض على عسكريين إيرانيين بعد اختراقهما لحدود قرية قلمة التابعة لناحية قوره تو بقضاء خانقين"، مضيفا ان "الشخصين، اللذين كانا يرتديان البزة العسكرية ويحملان السلاح، تم اعتقالهما من قبل مفرزة تابعة للفوج الاول اللواء الثامن حرس حدود محافظة ديالى".

واكد عبد الكريم على ان "احد العسكريين برتبة نائب ضابط ويدعى داريوش كرمي والاخر جندي يدعى علي اكبر ترك"، موضحا ان "قواتنا نقلتهما الى المقر الرئيس للواء الثامن في مدينة خانقين، وهما الان رهن الاحتجاز".

وبشأن احتمال إطلاق سراح العسكريين الإيرانيين أشار عبد الكريم الى ان "اللواء الثامن قام بعد القاء القبض عليهما بارسال برقية للمراجع العليا وهو بانتظار الرد اما بتسليمهما لايران او الابقاء عليهما قيد الاحتجاز".

وعلى الرغم من ان الجنديين الايرانيين ارجعا سبب عبورهما الحدود العراقية بانهما تاها في المنطقة، الا ان المتحدث باسم اللواء الثامن شكك في روايتهما، وقال أن "من المحتمل أنهما قاما بهذا الفعل لغايات خاصة بغية جمع المعلومات عن هذه المنطقة الحدودية"، مشيرا الى ان "الجنديين الإيرانيين لو ثبت قيامهما بجمع المعلومات سيتعرضان للمساءلة حسب القانون العسكري العراقي ويعاقبان على فعلتهما".

وفي سياق اخر أعلنت الفرقة الثالثة بالشرطة الاتحادية في محافظة نينوى، امس عن قتل "والي الموصل" واعتقال ٢١ عنصرا من التنظيم باشتباك مسلح جنوب الموصل.

وقال قائد الفرقة اللواء الركن مهدي صبيح الغراوي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة تابعة للفرقة داهمت، امس منطقة رفيلة، جنوب الموصل، واشتبكت مع مسلحين في تنظيم القاعدة، وتمكنت من قتل والي الموصل مجيد حسن، واعتقال ٢١ عنصرا من القاعدة".

وأضاف أن "المعتقلين تم اقتيادهم لمركز أمني وأخضعوا للتحقيق".

وشهدت نينوى، أمس، مقتل مدني بهجوم مسلح في منطقة الرشيدية شمال الموصل، فيما اعتقلت قوة أمنية ١٢ مطلوبا بتهمة الإرهاب في مناطق متفرقة من شرق الموصل، كما عثرت على مخبأ للأسلحة والعتاد ضم عددا من الصواريخ المضادة للدروع جنوب الموصل، كما قتل منتسبا في حماية المنشآت بهجوم مسلح في حي المثنى شمال الموصل.

وقال مدير الشرطة العميد سرحد قادر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "مسلحا أطلق النار، صباح امس، من سلاح رشاش باتجاه منزل ضباط برتبة نقيب باستخبارات شرطة قضاء الحويجة بحي القادسية داخل القضاء ما أسفر عن مقتل مدني صادف مروره لحظة الهجوم، وإصابة صاحب المنزل بجروح".

وأضاف قادر أن "قوة من الشرطة فرضت طوقا امنيا على موقع الحادث، ونقلت جثة القتيل إلى دائرة الطب العدلي والمصاب إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثا عن منفذ الهجوم".

من جانب اخر كشف مصدر أمني مسؤول في الشرطة بمحافظة الانبار امس عن مقتل واصابة أربعة مدنيين بتفجير منزل جنوب الفلوجة.

وقال النقيب محمد الدليمي لوكالة كردستان للانباء إن "مسلحين مجهولين قاموا بتفجير منزل بعدد من العبوات الناسفة بناحية العامرية جنوب الفلوجة ، ما اسفر عن مقتل مدني واصابة ثلاثة آخرين بجروح متفاوتة".

ولم يدل المصدر بمزيد من التفاصيل حول ملابسات الحادث مكتفياً بالقول انه "تم نقل جثة القتيل الى دائرة الطب العدلي، والجرحى الى المستشفى لتلقي العلاج ، فيما قامت الشرطة بغلق الطرق المؤدية الى مكان الحاث، وفتحت تحقيقاً بشأنه ".

وشهدت مدن عراقية عدة مؤخراً سلسلة هجمات دامية بقنابل وسيارات وأحزمة ناسفة تركز معظمها على أفراد الأمن، وأوقعت المئات بين قتيل وجريح.

وتعد هذه الاعتداءات هي الأعنف منذ أشهر عدة ووقعت في وقت لم يتمكن فيه السياسيون من ترشيح وزراء لشغل الوزارات الأمنية الحساسة الشاغرة.

اتهام المالكي بسجن و تعذيب المناوئين

□ ترجمة المدى

اتهم رئيس الوزراء الاسبق و زعيم القائمة العراقية اياد علاوي رئيس الحكومة الحالي نوري المالكي باستخدام قواته الامنية في تعذيب اعضاء من المجموعات المناوئة له بهدف اجبارهم على تقديم اعترافات غير حقيقية . و اضاف المنافس السياسي الرئيسي للمالكي ان القوات الامنية التابعة لرئيس الوزراء قامت باعتقال اكثر من الف من اعضاء الاحزاب السياسية الاخرى على مدى الاشهر الماضية، و احتجازهم في سجون سرية لا يتمكن المستشارون القانونيون من الوصول اليها، و استخدام اساليب " التعذيب الوحشي " ضدهم من اجل استحصال اعترافاتهم . قدّم علاوي – الذي تعتبر كتلته جزءا من حكومة المالكي الائتلافية – هذه الادعاءات تحريريا الى مجلس القضاء الاعلى، و طالب بتنسيب محامين قانونيين لاولئك المعتقلين و منحهم استحقاقاتهم القانونية . بعض الاعترافات التي اخذت بالاكراه، تتضمن تورّط علاوي في مؤامرة مزعومة الغرض منها تاجيج اضطرابات عنيفة في البلاد. جاء ذلك في شكوى رسمية رفعها علاوي الى الرئيس جلال طالباني بداية الشهر الحالي. يقول علاوي في شكواه " وصلتنا معلومات موثوقة تخص التعذيب الوحشي الذي يتعرض له معتقلونا في محاولة لاستحصال اعترافات كاذبة منهم، اعترافات تشير الى الامين العام نفسه، و يجري اجبارهم على الاعتراف بانه امر متظاهرين مسلحين بالخروج الى الشوارع و القيام باعمال عنف ". و اضاف علاوي في مقابلة جرت الاسبوع الماضي في اربيل – عاصمة اقليم كردستان – " علمنا من مصادرنا بان المعتقلين يتعرضون للتعذيب في السجون و في معسكرات الاعتقال – احدهم كسرت ساقاه – و يمنع عنهم الاتصال بعوائلهم و بمحاميهم ". و قال ان ٤٢ من اعضاء حزبه السياسي تم اعتقالهم " وان زوجاتهم و اخوانهم و اخواتهم يملأون مكاتبنا يريدون معرفة ما جرى لابنائهم و سبب اعتقالهم و معرفة اماكن اعتقالهم". هذه الادعاءات تمثل الهجوم الكبير الثاني خلال هذا الاسبوع ضد ممارسات الاعتقال التي تقوم بها قوات المالكي . حيث نشرت الغارديان يوم الاثنين الماضي تقريرا عن قيام قوات الدولة الامنية بابتزاز المعتقلين بعد اعتقالهم على خلفية تهم ملفقة و تعذيبهم ثم ابتزاز عوائلهم من اجل اطلاق سراحهم . بدأت موجة اعتقال المناوئين السياسيين في تشرين الاول، عندما اتضح حينها ان المحادثات حول استمرار الوجود الاميركي في العراق سوف تفشل . استهدفت الاعتقالات ٦٠٠ من المتعاطفين مع حزب البعث، الا انها استمرت حتى نهاية العام و شملت ايضا اعضاء في مجموعات سياسية اخرى.

■ عن : كريستيان ساينس مونيتر

باسم مكافحة الارهاب تركيا ترتكب (مجزرة الشباب)

□ ترجمة عبد الخالق علي

في البداية اعتبر الجيش التركي هذه الغارة نجاحا كبيرا مدعيا ان طائراته قتلت مقاتلين من حزب العمال الكردستاني – و هو مجموعة من المسلحين الثائرين ضد الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤.

لكن سرعان ما ادرك الجيش بان الضحايا كانوا من المدنيين، و بعضهم من صغار السن. القى الجيش والاستخبارات الوطنية اللوم على بعضهم البعض بسبب المعلومات المضللة التي قادت الى ذلك الهجوم .

من جانبه ردد رئيس حزب السلام و الديمقراطية الكردي صلاح الدين ديمرتاس الغضب الذي شعر به الكثيرون في تركيا، عندما اطلق على الحادث "مجزرة الشباب" و طالب الحكومة بالاعتذار الى عوائل الضحايا . و تحت الضغط السياسي وافقت الحكومة على البدء بالتحقيق في هذا الحادث. الا ان الكثير من الاكراد يشكّون بقدرة او برغبة الحكومة التركية في اجراء تحقيق شفاف و مستقل . في الذكرى السنوية لمقتل هرانت دينك – الصحفي التركي الارمني – على يد متعصبين اتراك، صرحت منظمة حقوق الانسان بان التحقيق الرسمي والمحاكمة اللاحقة كانت بمثابة "تمثيل سخيف للعدالة".

نتيجة لذلك يعتقد الكثير من الاتراك بان الدولة غير قادرة على التحقيق في الافعال التي ترتكبها مؤسساتها. ارتكبت القوات المسلحة التركية – باسم محاربة الارهاب – انتهاكات لا تحصى لحقوق الانسان في المنطقة الكردية على مدى عدة عقود من دون اجراء تحقيقات شفافة مناسبة.

عندما انتقد وزير الدولة لشؤون حقوق الانسان، ازميت كويلوغلو، الجيش التركي عن ارتكابه " اعمالا ارهابية " في منطقة ديرسم من خلال حرق القرى الكردية عام ١٩٩٤ ، منعه الجيش من زيارة المنطقة.

في السنة التالية اتهموا الصحفية اليزا ماركوس، رويترز، بتاجيج العداء و الكراهية من خلال مقالتها التي اعتبروها عنصرية" القرى الكردية: هدف الجيش"، ثم تمت تبرئتها الا انها لم تتمكن من الكتابة من تركيا بعد ذلك . هذا التاريخ المؤلم خلق احساسا عميقا بعدم الثقة بين السكان الاكراد تجاه الدولة و الجيش.

مع هذا فقد حققت حكومة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان بعض التقدم في التعامل مع الاكراد منذ مجيئها للسلطة عام ٢٠٠٢.

فمثلا، اعتذر اردوغان للشعب الكردي في ديرسم نيابة عن الدولة عن الحملة العسكرية عام ١٩٣٧ والتي نتج عنها مقتل اكثر من ١٣ الف من السكان الكرد.

في تقرير نشر الشهر الحالي،واقر مفوض حقوق الانسان في المجلس الاوربي بالتقدم الحاصل لكنه ذكر ايضا بان " مشاكل ادارة العدالة " في تركيا تعني بان " حماية الدولة غالبا ما تكون لها الاولوية على حماية حقوق الانسان".

و هذا يمتد الى معاملة الدولة لوسائل الاعلام التي يواجه صحفيوها التهديدات المستمرة و السجن في حالة نشرهم مقالات تطالب بمحاسبة السياسيين. حاليا هناك ما يقارب من مئة صحفي في السجون بالاضافة الى ان تركيا تعتبر مكانا خطيرا للصحفيين، و هذا سبب آخر لصعوبة قيام الصحفيين بتغطية احداث مثل القصف الذي جرى في كانون الاول.

وعلى العكس، فان الصحفيين الذين يظهرون دعمهم للحكومة، خاصة فيما يتعلق بالصراع في المنطقة الكردية، لا يواجهون سوى القليل من المشاكل.

في ت٢ من العام الماضي، قدّم اربعة من رؤساء وكالات انباء تركية تعهدا للحكومة بتنقيح الانباء الواردة من المنطقة الكردية باسم محاربة الارهاب.

فعندما نقرأ عنوانا بارزا في صحيفة الحرية يقول " تركيا للأتراك " فمن الصعب ان نتصور ان مثل هذه الصحيفة تنصف الاكراد و الارمن و غيرهم من القوميات في تركيا .

من خلال ترويض الجيش و السيطرة على السلطة القضائية على مدى السنوات القليلة الماضية ، يمتلك اردوغان اليوم الوسائل للتحقيق في مجزرة كانون الاول بشكل شفاف و شامل و من خلال ذلك يكسب ثقة السكان الاكراد في تركيا.

واذا ما فشلت الحكومة في اجراء تحقيق معمّق بهذا الحادث، و اذا لم يتم تقديم اولئك الذين اصدروا اوامر الضربات الجوية الى العدالة، فمن الممكن ان يتسبب هذا الحادث بانحراف التقدم الذي حققته حكومة اردوغان بشأن المسألة الكردية.

■ عن : الغارديان البريطانية

القصف التركي الذي تعرض له القرويون الابرياء في كردستان العراق يتطلب تحقيقا عادلا من اجل بناء الثقة مع الكرد. في يوم ٢٨ كانون الاول كانت مجموعة من تلاميذ المدارس و القرويين الصغار ينقلون الوقود الرخيص من العراق الى تركيا، و عندما وصلوا الى المنطقة الحدودية شنت طائرات اف-١٦ التركية هجوما عليهم، و في غضون ساعة واحدة قتلت ٣٤ فردا من هذه المجموعة – بينهم ١٧ طفلا .

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح